دراسة تحليلية لتقليل قيمة فاتورة واردات القمح الى مصر

د/ شهناز عيد محمود موسى [1]

الملخص والنتائج والتوصيات

يعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب الغذائية الهامة فى مصر، باعتباره محصولا استراتيجيا يرتبط بالامن الغذائى للسكان والامن الاجتماعى والسياسى للدولة، وعلى الرغم من الزيادة التى حدثت فى انتاج القمح نتيجة زيادة المساحة المزروعه منه والتحسن الملموس فى انتاجية القمح، الا ان الدولة ما زالت تعتمد على الواردات لسد الاحتياجات الاستهلاكة من القمح وذلك نتيجة زيادة عدد السكان والتحسن فى النمط الاستهلاكى للقمح، فضلا عن عمليات الفقد المصاحبة لمحصول القمح فى مراحل الحصاد والتسويق من ناحية وايضا الفقد فى تصنيح واستهلاك القمح من ناحية اخرى، وقد بلغ انتاج مصر من القمح عام 2004 نحو 7.18 مليون طن، بينما بلغت كمية الواردات نحو 4.36 مليون طن، الامر الذى يوضح ان نسبة تغطية واردات القمح إلى الانتاج المحلى قد بلغت نحو 60.8% عام 2004.

ونظراً لأهمية محصول القمح بإعتباره أحد المحاصيل الغذائيه الاساسية التى تهدف السياسة الإقتصادية للدولة إلى زيادة الانتاج منه، ولما كان انتاج مصر من القمح لا يفى بسد الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، فأن الدولة تلجأ الى الاعتماد على الاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية للقمح، ولذلك فان **مشكلة** البحث تكمن فى أن زيادة فاتورة واردات القمح داخل السوق المصرى تعمل على زيادة العجز فى الميزان التجارى وفقد النقد الأجنبى اللازم لتمويل الخطط الاقتصادية نتيجة استيراد القمح من الخارج علاوة على أن وجود أى مشكلة سياسية مع إحدى الدول التى تصدر القمح الى مصر تؤدى إلى عجز – قد يكون مؤقت– فى الكمية المطلوب استهلاكها من القمح.

ولذلك **استهدف** هذا البحث دراسة هيكل التوزيع الجغرافى لمحصول القمح من اهم أسواق الدول المصدرة له، والعمل على إعادة توزيع هيكل تلك الواردات من القمح، بطريقة يمكن معها تحقيق وضع أمثل تؤدى الى تدنية فاتورة واردات مصر من القمح من مختلف الأسواق الخارجية المصدرة للقمح داخل السوق المصرى.

ولقد **اعتمد** البحث على أسلوب التحليل الوصفى للبيانات بإستخدام المتوسطات والنسب المئوية، كما تم إستخدام أسلوب البرمجة الخطية للتعرف على التوزيع الحالى والأمثل لواردات القمح داخل السوق المصرى، وبما يحقق تدنية قيمة فاتورة واردات مصر من القمح، حيث يمكن توصيف نموذج البرمجة الخطية موضع التحليل كالتالى:

دالة الهدف: $\text{Min: } C = \sum_{i=1}^{n} P_i X_i$

[1] مدرس الاقتصاد الزراعى –كلية الزراعة– جامعة

القيود: $\sum_{i=1}^{n} X_i \geq X$

حيث:

$X_1, X_2, \ldots\ldots, X_n \geq$ صفر.

X_i = كميه القمح المستورده بالالف طن من الدولة المصدرة (i).

P_i = سعر استيراد طن القمح (سيف) بالجنيه من الدولة المصدرة (i).

X= اجمالى كمية واردات القمح من جميع الدول المصدرة عام 2004.

كما تم الحصول على البيانات اللازمه من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة (2000-2004).

وجدير بالذكر أن البحث بين أن الأسواق الرئيسية للدول المصدرة للقمح الى مصر خلال فترة الدراسة السابق الاشارة اليها تبلغ نحو 16 دولة موزعة الى دول امريكا، ممثلة فى كل من: الولايات المتحده الامريكيه، الأرجنتين، كندا، والبرازيل، ودولة استراليا، ودول اوربا ممثله فى كل من: فرنسا، ألمانيا، أوكرانيا، رومانيا، كرواتيا، وسوليفينيا، ودول اسيا ممثله فى كل من: روسيا، تايلاند، وسيلان، ودول عربيه ممثله فى كل من: سوريا، والسعودية.

ولقد اشارت نتائج البحث ان متوسط كمية واردات مصر للقمح من دول امريكا، استراليا، دول اوربا، دول اسيا، والدول العربيه قد بلغ نحو 1862.6 632.8، 714.7 398.4، 77.8 الف طن يمثل نحو 50.5%، 17.2%، 19.4% 10.8% 2.1% من اجمالى متوسط كمية واردات مصر من القمح والبالغ نحو 2092.3 الف طن لمتوسط الفترة (2000-2004).

ولقد قامت الدراسة بوضع تصور لرسم ملامح خطة تأشيرية يمكن معها اعادة هيكل توزيع واردات القمح من مختلف الدول المصدرة للقمح داخل السوق المصرى والبالغ عددها 16 دولة عام 2004، وبما يضمن تدنية فاتورة الواردات من القمح، بإستخدام أسلوب البرمجة الخطية كأسلوب من أساليب تخطيط التجارة الخارجية.

ولقد اوضحت نتائج الحل أن النموذج قد حقق الهدف من حيث تدنية قيمة فاتورة واردات مصر من القمح، إذا ما تم إعادة هيكلة توزيع الواردات من محتلف الدول المصدرة، حيث تبين ان قيمة فاتورة واردات مصر التأشيرية من القمح قد بلغت نحو 4383.4 مليون جنيه، وهى اقل من فاتورة الواردات الفعلية للقمح والبالغه نحو 4509.5 مليون جنيه، وقد بلغ مقدار ذلك النقص نحو 126.1 مليون جنيه، يمثل نحو 2.80% من قيمة فاتورة مصر الفعلية فى استيراد القمح.

واخيرا اشارت الدراسة الى بعض **التوصيات التى يمكن** :

للوصول الى تخفيض قيمة فاتورة واردات مصر من القمح، فإن نتائج الحل الأمثل لنموذج البرمجة الخطية موضع الدراسة توصى بالاتى:

- تقليل الكميات المستورده من أسواق دول الولايات المتحده الامريكيه، سوريا، وألمانيا بنحو 1141.6، 188.5، 7.1 الف طن لكل منهم على الترتيب.
- الحفاظ على نفس الكميات المستوردة من أسواق دول البرازيل، السعودية، تايلاند، رومانيا، سيلان، وكرواتيا.
- زيادة الكميات المستوردة من أسواق دول استراليا، روسيا، فرنسا، الأرجنتين، أوكرانيا، سوليفينيا، وكندا بنحو 15.2، 399.2 386.9 22.9 273.0، 137.0، 103.0 الف طن على الترتيب.
- إعادة النظر فى هيكل التوزيع الجغرافى لواردات القمح داخل السوق المصرى من الأسواق الخارجية المصدرة للقمح، وبما يحقق تقليل وتدنية فاتورة واردات مصر من القمح، وهذا يتطلب ضرورة الاعتمادعلى أسواق دول

.